العرب
الجمعة 2020/01/31
السنة 42 العدد 11603

تراجع الليرة يفاقم أزمات الاستثمارات الكويتية في تركيا

بنك التمويل الكويتي يبدأ تنفيذ خطط تصفية أصوله الاستثمارية

اتسعت انعكاسات الأزمات الاقتصادية التركية على الاستثمارات الأجنبية، بإعلان بنك التمويل الكويتي عن بدء تصفية استثماراته العقارية، بالتزامن مع عودة الليرة إلى الهبوط في ظل تفاقم توتر العلاقات بين أنقرة وأكبر شركائها التجاريين بسبب المغامرات السياسية للرئيس رجب طيب أردوغان.

الكويت - كشف بيت التمويل الكويتي، أكبر بنك إسلامي في البلاد، أنه يخطط للتخارج من أصول تزيد قيمتها على 329 مليون دولار في تركيا خلال العام الحالي وقال إن تلك الأصول عقارية ومحافظ أسهم واستثمارات مباشرة أخرى.

وتزامن ذلك مع عودة الليرة التركية إلى الهبوط السريع، حيث بلغ سعر صرف الدولار الخميس نحو 5.9848 في نهاية التعاملات مقتربا من الحاجز النفسي المقلق البالغ 6 ليرات للدولار.

1.7

مليار دولار حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا من خلال 280 شركة

وتعاني استثمارات العديد من الدول في تركيا من مشكلات كبيرة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة خلال العامين الماضيين، والتي انعكست في ركود الاقتصاد وانحدار قيمة الليرة وارتفاع مستويات التضخم والديون المتعثرة والعجز في الميزان التجاري.

وتصاعدت مخاوف المستثمرين في الأسابيع الأخيرة بسبب إصرار الرئيس رجب طيب أردوغان على مغامراته السياسية الخارجية وخاصة تدخله في ليبيا.

وأدى ذلك إلى المزيد من توتر علاقات أنقرة مع أكبر شركائها التجاريين الغربيين وكذلك مع معظم دول الشرق الأوسط. وقد انعكس ذلك على الاستثمارات الأجنبية في تركيا ومن ضمنها الاستثمارات الكويتية.

ويقول بيت التمويل الكويتي (بيتك) إنه يجري عملية إعادة هيكلة طويلة الأجل لاستثماراته الداخلية والخارجية وكذلك هياكله الإدارية وأصوله منذ سنوات. وقد أعطى أولوية لاستثماراته في البلدان المتعثرة وخاصة تركيا.

وقد تسارعت وتيرة عملية إعادة هيكلة الاستثمارات منذ عام 2014 حيث يرغب البنك في التركيز على النشاط المصرفي والاستثماري المستدام.

ونسبت وكالة رويترز إلى الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي مازن الناهض قوله إن هذه خطوة تصفية الاستثمارات في تركيا، تأتي كجزء من استراتيجية "بيتك" للتركيز على النشاط الأساسي للبنك والمتمثل في العمل المصرفي.

وتوقع عدم تحقيق أرباح من عمليات التخارج المرتقبة من الأصول الاستثمارية في تركيا.

وذكر الناهض أن حجم المخصصات الإجمالية التي راكمتها المجموعة عبر السنوات الماضية بلغ 2.13 مليار دولار، منها 648 مليون دولار في العام الماضي.

وأوضح أن بيت التمويل الكويتي جنب مخصصات احترازية لأعماله في تركيا بقيمة تزيد على 197 مليون دولار في عام 2019 وأن بقية مخصصات ذلك العام البالغة 451 مليون دولار سوف تعتبر مخصصات اعتيادية تدخل في إطارها مخصصات الاستثمار والتمويل وغيرها.

وقال الناهض إن البنك قام بتغطية كل الانكشافات الموجودة في تركيا حسب طريقة الاحتساب لدى بنك الكويت المركزي.

وحول نشاط بيت التمويل الكويتي في تركيا، قال الناهض "شهدنا عاما صعبا خلال 2019 من ناحية ارتفاع الديون المتعثرة ووضع المخصصات اللازمة، لكن هناك بوادر انتعاش تقابلها كذلك ضغوط من الناحية الجيوسياسية".

مازن الناهض

نخطط لتصفية أصول تركية بقيمة 329 مليون دولار هذا العام

ويقول محللون إن سياسات أردوغان الارتجالية في الداخل والخارج تقوض ثقة المستثمرين لأنها تقلص وضوح الرؤية وسيادة القانون والشفافية في التعاملات والتشريعات الاقتصادية بسبب تدخله في كافة السياسات.

وأضاف الناهض "نتمنى أن يكون هناك تحسن نحو الأفضل في تركيا... نتوقع أن نشهد إقلاعا سهلا وبعدها سوف تستقر الأمور...

نظرتنا إلى المستقبل خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة إيجابية لتركيا"، وهو ما يخالف توقعات أغلب المحللين والمراقبين للأوضاع الاقتصادية في تركيا.

وكشف أن حصة النشاطات المصرفية الخارجية من صافي أرباح بيت التمويل الكويتي كانت منخفضة جدا وأنها تحدرت في العام الماضي إلى نحو 5.6 في المئة مقارنة بنسبة بلغت 27 في المئة في عام 2018.

تبخر قيمة الاستثمارات

وأقر بأن سبب ذلك الانخفاض الحاد يعود إلى المخصصات الاستثنائية المتعلقة بالنشاط في تركيا.

وتشير البيانات إلى أن عدد الشركات الاستثمارية ذات رأس المال الكويتي في تركيا يصل إلى 280 شركة.

ويستأثر القطاع المصرفي بحصة كبيرة من تلك الاستثمارات؛ حيث لدى بنك كويت ترك، الذي يمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة 62 في المئة من أسهمه، 388 فرعا، في حين يمتلك بنك برقان حصة تبلغ نسبتها 99 في المئة في البنك التابع له في تركيا.

وتثير العلاقات التركية الكويتية الكثير من الجدل داخل الكويت، وهي تتعرض للشد والجذب بين حين وآخر. وكانت الكويت قد نأت بنفسها عن مساعدة أنقرة في ذروة أزمتها المالية في عام 2018.

وتساهم الشركات التركية في تنفيذ 30 مشروعا في الكويت، أبرزها مشروع تطوير مطار الكويت الدولي الذي نفذته شركة ليماك التركية للإنشاءات بقيمة تبلغ نحو 6.3 مليارات دولار.

وفي المقابل تشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا يصل إلى نحو 1.7 مليار دولار.

مصر تستعين بالمستثمرين السوريين لمواجهة غزو الملابس التركية

تحالف 11 شركة يطلق علامة «فاشون 180» لصد إغراق السوق المصرية

أطلق صناع النسيج والملابس الجاهزة في مصر تحالفا يضم مستثمرين سوريين لمواجهة إغراق السوق المحلية بالملابس التركية، التي أصبحت تهدد المصانع المصرية بعد أن أجبرت الكثير منها على خفض طاقتها التشغيلية نتيجة الخسائر الكبيرة.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دشن تحالف يضم 11 شركة متخصصة في مجال صناعة الملابس الجاهزة ومنتجات الأقمشة في مصر مجموعة ضغط (لوبي) لصد محاولات إغراق السوق المحلية بالمنتجات التركية.

ويضم التحالف شركات إمبراطور وهوبي وجونيور وفانيليا وكول وميلك ودعدوش ولو بيبي وبوريل ومماركو لوري وميلون، ويحمل التحالف الجديد علامة تجارية أطلق عليها "فاشون 180".

ويستهدف التحالف، الذي تهيمن عليه مصانع مملوكة لرجال أعمال سوريين مقيمين في مصر، الاستحواذ على الحصة التركية في السوق المصرية، التي شهدت نموا كبيرا خلال السنوات الماضية.

وتطرح الشركات أعضاء التحالف، التي ستضخ 5 مليارات جنيه (320 مليون دولار) في علامتها التجارية الجديدة، منتجاتها في خمسين سوقا حول العالم، ويسعى التحالف لتوسيع شبكته داخليا عبر ضم 10 آلاف تاجر، فيما يستهدف مخاطبة 10 ملايين مستهلك.

وتسببت الحرب التجارية التركية على السوق المصرية في تفاقم خسائر المصانع، وتراجع مبيعاتها من الملابس في السوق المحلية بنحو 50 بالمئة وفق تقديرات شعبة الملابس الجاهزة بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

وزاد من الموقف التنافسي للملابس التركية الهبوط القياسي للعملة التركية أمام الدولار بسبب التصعيد الحاصل في السياسة الخارجية لأنقرة، والتي أدت إلى ارتفاع المخاطر، بما جعل عملتها تقترب من تصدر المركز الثاني في قائمة أضعف العملات في سوق الصرف بعد البيزو الأرجنتيني.

ورغم التصعيد الدبلوماسي بين القاهرة وأنقرة، إلا أنه لم ينل من حركة التجارة، حيث ارتفعت واردات مصر من تركيا بنسبة 11 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، وسجلت نحو 2.4 مليار دولار، مقابل 2.2 مليار بمقارنة سنوية.

ووقعت مصر وتركيا اتفاقا للتجارة الحرة في عام 2005 ودخل حيز النفاذ الفعلي عام 2007 ويقضي بإعفاء منتجات البلدين من الرسوم والضرائب الجمركية.

وتركزت الواردات المصرية في المنسوجات والملابس والآلات والمعدات والكيمياويات والبلاستيك والمطاط والسيارات والمركبات والورق والسلع الغذائية والزراعية والذهب والمشغولات والمعادن ومنتجاتها.

ويستهدف "فاشون 180" دخول الأسواق الدولية من خلال التحالف الجديد، والتي لم يكن بالإمكان من قبل دخولها بكيان منفرد، فضلا عن إنشاء ميغا ستورز وهي عبارة عن مبنى ضخم متعدد الطوابق يحمل اسم هذه المبادرة لعرض منتجات التحالف، ولتسهيل عمليات تسوق المنتجات.

وتم إطلاق اسم فاشون 180 على التحالف الجديد، وفق رؤية مؤسسية لأن نتائج أبحاث التجارة الدولية دفعت أصحاب الشركات إلى إحداث انقلاب في تفكيرهم وشجعتهم على العمل الجماعي بدلا من المنافسة الفردية.

خطوط دفاعية لصناعة النسيج المصرية

وقال أحمد سماقية، رئيس التحالف والعضو المنتدب لمجموعة سماقية إخوان (إمبراطور)، لـ"العرب"، إن "نتائج أبحاث الأسواق المحلية والعالمية كشفت أن 2020، هو عام الكيانات الكبرى والاندماجات على المستوى الاستثماري".

وكان من ثمار هذه الأبحاث التفكير في تكوين تحالف يضم علامة تجارية مصرية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ويصل عدد العمالة في التحالف الجديد نحو 15 ألف عامل، فيما يستهدف التحالف قدرة إنتاجية بنحو 50 مليون قطعة سنويا، الأمر الذي دفع التحالف إلى تدشين نحو 350 منفذا للمبيعات على مستوى البلاد.

وأكد محمد عبدالسلام، رئيس غرفة الملابس الجاهزة باتحاد الصناعات المصرية، أن التحالف يضم تسع شركات سورية هي: الإمبراطور وفانيليا وميلك ودعدوش وميلون ومماركو لوري وهوبي وجونيور وكول، ولم يقم بالتنسيق مع غرفة الملابس.

وقال لـ"العرب"، إن "التحالف وإن كان هدفه مواجهة إغراق السوق المحلية من المنتجات المستوردة من الخارج بطريقة رسمية أو عن طريق التهريب غير الشرعي، غير أنه يسعى لتمكين المصانع السورية في مصر".

ودأبت الشركات أعضاء التحالف قبل الإعلان رسميا عن فاشون 180 بتنظيم معارض مستمرة خلال العام تحت شعار "ملابس البيت"، الأمر الذي أعطى صناع الملابس المصريين إشارة إلى إمكانية تكتل هذه الشركات تحت علامة موحدة.

ولفت عبدالسلام إلى أن الإعلان عن التحالف تم في الأيام الماضية خلال أحد المعارض الذي افتتحه السفير السوري بالقاهرة، ومن ثم فالإعلان عن التحالف يستهدف في المقام الأول ترسيخ وضع صناعة الملابس السورية في مصر.

وحضرت مراسم الإعلان عن التحالف وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية، في إطار دعم التحالف لذوي القدرات الخاصة، وإتاحة فرص عمل لهم في الشركات أعضاء التحالف.

وخصصت وزارة الصناعة والتجارة المصرية منطقة صناعية للمستثمرين السوريين على مساحة نصف مليون متر مربع بمدينة العاشر من رمضان الصناعية جنوب القاهرة لجذب الاستثمارات السورية الهاربة بعد تصاعد التوترات السياسية والعسكرية.

وتضم المنطقة الصناعية السورية نحو ثمانين مصنعا، أكثر من 80 بالمئة منها يعمل في قطاع الملابس الجاهزة والنسيج.

أحمد سماقية

2020 عام الاندماجات لمواجهة تحديات الإنتاج والتصدير

ويصل حجم الاستثمارات السورية بمصر نحو 800 مليون دولار، منها نصف مليار دولار دخل القاهرة بعد اندلاع الحرب السورية.

ويعمل في صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات قرابة 1.5 مليون عامل وهي من الصناعات كثيفة العمالة في مصر بسبب اعتماد الشركات على العمالة بدلا من خطوط الإنتاج المتقدمة، بسبب تراجع أسعار الأيدي العاملة في البلاد.

وسجلت صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات خلال العام المالي الماضي نحو 1.8 مليار دولار، فيما تساهم بنحو 5 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بالبلاد.